

نص السؤال

الزعم أن داود - عليه السلام - قد حكم ظلمًا بين المتخاصمين لديه؛ لاستغفاره بعد الحكم

الجواب التفصيلي

كم (*)

هة:

يزعم بعض المتهومين أن اللذين نسورا المحراب على داود من الملائكة، أرسلهما الله - عز وجل - ليعرضا عليه قضية ليس لها وجود حقيقي، وإنما قصد بها تدريبه على الغشياء. ولما حكم داود - عليه السلام - ع

الى:

ود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)

(ص:26)

ءاء!

هة:

1) الخصمان اللذان نسورا المحراب على داود - عليه السلام - كانا من البشر، ولم يكونا من الملائكة.

2) الخصومة بين الخصمين كانت حقيقية في أغمام لهما؛ لأن القرآن الكريم لا يمكن أن يذكر أشياء لم تقع.

3) حكم داود - عليه السلام - كان حكما عادلا، لأنه بنى على مقدمات أدت إليه، ولم يكن مجرد حكم عار من الأدلة.

4) استغفار داود - عليه السلام - كان لظنه - خطأ - أن الرجلين أتيا لقتله.

بل:

كة:

لا شك أن الادعاء بأن الخصمين من الملائكة يتنافى مع ما ورد في القرآن الكريم، وفي الروايات الصحيحة التي تثبت أن اللذين نسورا المحراب على داود كانا من البشر؛

الى:

يد إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين يضلون عن سبيل الله لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب)

(ص:26)

لله [1].

نها:

• قول الألويسي: "والذي يذهب إليه ما دل عليه ظاهر الآية من أن المنتسرين للمحراب كانا من الإنس، دخلا عليه من غير المدخل، وفي غير وقت جلوسه للحكم، وأنه فرع منهم طائفا أنهم بغالونه... [2]."

• قول ابن جزم: "كان هذا الخصم قوما من بني آدم بلا شك مختصمين في نجاج من العثم على الحقيقة بينهم، يعى أحدهما على الآخر على نص الآية. ومن قال: إنهم كانوا ملائكة معرضين بأمر النساء فقد كذب

[3].

ات.

لمة:

حق.

يما [4].

هما.

لا:

وينساءل المشككون: كيف يكون داود - عليه السلام - عادلا في حكمه، وقد نطق بالحكم على أحد الخصمين قبل أن يسمع منه؟

دت:

• أن هذا من باب ترك الأولى، وهو ما ذهب إليه الفخر الرازي؛ حيث عد هذا من باب ترك الأفضل والأولى، ولكن هذا القول ضعيف؛ لأن اعتبار قضاء داود - عليه السلام - لأحد الخصمين قبل سماع كلام الثاني مر

• أن داود - عليه السلام - لما حكم على المدعى عليه قبل أن يسمع منه، واكتفى بما قاله المدعى، فرمما كان ذلك لأنه سكت ولم يتكلم؛ فكان سكوتة هذا بمثابة الإقرار والاعتراف بما نسب إليه، كما أنه ليس ف

• أن حكم داود - عليه السلام - هذا، إنما كان بعد سؤال المدعى عليه، وإقراره بما نسب إليه، ولكن القرآن الكريم لم يحك هذا؛ لأنه معلوم، حيث لا يحكم الحاكم إلا بعد إجابة المدعى عليه [6].

مك... [7].

سي [8].

اب (26) (ص).

عى:

يما (1) (الأحزاب)، فهو لا يدل على أنه - صلى الله عليه وسلم - لم يكن ينقى الله، أو أنه كان يتبع الكافرين والمنافقين، وإنما هو أمر بالاستمرار على ما هو عليه من تقوى الله وعدم طاعة الكافرين والمنافقين

كم.

وقد جاء في "الدر المنثور للسيوطي" عن معنى "خليفة": "أخرج النعلبي من طريق العوام بن حوشب قال: حدثني رجل من قومي شهيد عمر - رضى الله عنه - أنه سأل طلحة والزبير، وكعبا وسلمان: ما الخليفة

ري [9].

زه:

نجا [10].

1. أن المراد بقضية داود - عليه السلام -

الى:

(قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه وإن كثيرا من الخلطاء ليبغي بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم وطن داوود أنما فتناه فاستغفر ربه وخر راكعا وأتاب)

(ص:24)

تنة.

وهذا العول ضعيف، وإن كان بحري في تفسير الآيات على الطاهر، إلا أنه كذلك خلاف الطاهر من أن الآيات كلها تحكي قصة واحدة، وأن فتنه داود - عليه السلام - إنما هي فيما جاء الخصم من أجله

2. أن المراد أن داود - عليه السلام - لما ظن أن الخصمين إنما أنيا لقتله عزم على أن ينغم منهما، ثم عفا عنهما واستغفر ربه، وأن الاستغفار لأمر من أمور أربعة:

- لما عزم عليه من الانتقام منهما، وعصيه لنفسه.
- لما دخل قلبه من العجب؛ حيث إنه عفا عنهما مع إرادتهما قتله، وقدرته على الانتقام منهما، ثم آتاب إلى الله، واعتبر بأن إقدامه على العفو لم يكن إلا بتوفيق الله، فعفر الله له ذلك الخاطر.
- أن يكون من همه الانتقام منهما، ثم تذكر أنه لم يدل دليل قاطع على أنهما أراداه به سوءاً؛ فعفا عنهما، ثم استغفر من همه ذلك.
- أن يكون استغفاره لمن قصدا قتله؛ حيث تابا إلى الله، وطلبا منه أن يستغفر الله لهما، فاستغفر لأجلهما، وعليه فمعنى قوله تعالى "فعفونا له" أي: فعفونا ذنبيهما لأجله، وسبب دعائه لهما[11].

صا.

3. أن المراد أن فتنه داود كانت في تعجله في الحكم، قبل سماع المدعى عليه، مستدلين بقوله سبحانه وتعالى: (يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل

4. وأرجح هذه الأقوال: أن داود - عليه السلام - كان منفردا في محرابه للعبادة، وأن وقته هذا لا يدخل فيه عليه أحد، فلما دخل عليه الخصمان من غير المدخل - حيث تسورا المحراب - وفي غير وقت جلوسه لا

بين[13].

له[14].

مة:

• أن اللذين تسورا المحراب على داود - عليه السلام - كانا رجلين من بني البشر، ولم يكونا ملكين - كما ادعى المدعون - وبدل على هذا قوله سبحانه وتعالى: (فاحكم بين الناس بالحق) (ص: 26)؛ حيث دلت على

• الخصومة التي كانت بين الرجلين خصومة حقيقية واقعية في أغانم لهما، وليس كما قيل من أنها كانت خصومة مفتعلة من الملائكة، أريد بها تدريبه على القضاء؛ حتى يحكم بين الناس بالحق فيما يعرض له بعد

• أن داود - عليه السلام - كان عادلا في حكمه، وهو ما ندل عليه ظاهر الآيات، والتي تمدح داود عليه السلام.

• أن حكم داود - عليه السلام - كان بعد سؤال المدعى عليه، وإقراره بما نسب إليه، ولكن القرآن لم يحك هذا؛ لأنه معلوم، حيث لا يحكم الحاكم إلا بعد إجابة المدعى عليه، والتحقق من قول كلا الخصمين.

• أمر الله تعالى لنبية داود - عليه السلام - بأن يحكم بالحق ولا يتبع الهوى في قوله سبحانه وتعالى: (يا داوود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله إن الذين

• ليس إلا توجيهها له بالاستمرار على ما هو عليه من اتباع للحق، بعد عن الهوى؛ وذلك مثل قوله تعالى لنبية محمد صلى الله عليه وسلم: (يا أيها النبي انق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين إن الله كان عليما حـ

سلام - كانت في طيه الخاطئين بأن الخصمين إنما أنيا لقتله، ولما علم أن مجيئهما بسبب خصومة حقيقية بينهما، استغفر ربه، فعفر له ذلك الطين الخاطئين.

المراجع

1. (*) عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/1979م.

توقيف[9].

3. روح المعاني، الألوسي، دار إحياء التراث، بيروت، د. ت. ج 185.

4. ط1، 1406هـ/1986م، ص115.

5. المصطفون الأخيار، عطية صقر، دار مايو الوطنية، القاهرة، 1997م، ص90، 91.

قرة، 1399هـ/1979م، ص366 بتصرف.

قرة، 1997م، ص93

قرة، 1399هـ/1979م، ص366.

9. قصص القرآن، د. محمد بكر إسماعيل، دار المنار، القاهرة، ط1، 1424هـ/2003م، ص263.

1. الدر المنثور في التفسير المأثور، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت[10].

1. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/1979م، ص363.

1. عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/1979م، ص364.

1. 405هـ/1985م، ج5ق181.

2. ج 31.

1. انظر: عصمة الأنبياء والرد على الشبه الموجهة إليهم، د. محمد أبو النور الحديدي، مطبعة الأمانة، القاهرة، 1399هـ/1979م، ص367.